

36 م

عبد الهادي الصالح



زيارة باب الانفراج «إن شاء الله»

تحتوى زيارة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد للجمهورية الإيرانية الإسلامية بأهمية كبيرة في ظل الظروف الإقليمية والعالمية، تلك التي تكون طهران فيها اللاعب الأساسي فيها، وقد فشلت كل المحاولات التي حاولت إهمال هذه الحقيقة. ولذلك راهن المراقبون السياسيون ومعهم الأطراف التي انهكت، على أن تكلل نتائج هذه الزيارة بانفراجات، أو تبريد لمصادر الاحتقان في العلاقات - على أقل تقدير- لكن المهم بناء العلاقات المتوازنة، وهدم كل الأوهام التي حاولت القوى المنهزمة أن تكرر الأخطبوط الطائفي أو الشبح العنصري العرقي كأساس في العلاقات العربية - الإيرانية.

وعلى المستوى الشعبي فقد أعطى الشعب الإيراني درسا في الصمود أمام المقاطعة العالمية التي قادها المارد الأميركي الذي تاجر بالملف النووي الإيراني - ضمن معايير المزدوجة التي حصنت المفاعل النووي الإسرائيلي- وأعطى هذا الشعب إشارة واضحة إلى أنه سيسير خلف قيادته الدينية السياسية بلا تردد، ولا شك أنه اليوم يجني ثمار هذا الصمود.

والمهم لنا ككويتيين أن آمالنا بالله سبحانه ثم بقادتنا أن تفتح مزيدا من أبواب الثقة المتبادلة لتفتح مزيدا من مجالات الازدهار الاقتصادي والتجاري والثقافي والسياحي..الخ، فنحن شعب تواق لها، فكيف اذا كانت مع جار قريب تسهل معه كل الوسائط والعوامل الداعمة لها. ولذلك فإنه يتزامن مع هذه الزيارة الميمونة لصاحب السمو الأمير حفظه الله، نشاط للجنة الصداقة الكويتية - الإيرانية ونقلتها الصحف مؤخرا، وزيارة من وفد شعبي كويتي آخر لإيران - يشرفني أن أكون أحدهم- تلبية لدعوة المشاركة في الذكرى السنوية لرحيل قائد الثورة الإسلامية الإمام روح الله الخميني، باني جمهوريتها الإيرانية وملمه فكرها التوحدي والمناهض لكل سياسة الاستكبار العالمي وربيبته اللقيطة إسرائيل. والله سبحانه هو ولي التوفيق.

الحرف 29

ذعار الرشيدى



انتخابات.. بلا مفاجآت!

نكرت في مقالتي بالأمس أن الحل الوحيد لخروج الحكومة من أزمة «الحقائب الشاغرة» هي أن يتم توزيع نائبين أو ثلاثة نواب بعد الانتخابات التكميلية، وأغلب الظن أن إحدى الحقائب الوزارية سيكون من نصيب نائب يدخل مجلس الأمة عبر بوابة «التكميلية».

المهم أنه بتطعيم الحكومة بنواب من المجلس ستمتكن الحكومة من عبور أزمة الحقائب الشاغرة أو ما عرف باسم أزمة استقالة الوزراء، لهذا «التطعيم» التالي لمجلس الوزراء هدف سياسي واضح، وهو ألا تلجأ الحكومة إلى الاستقالة وإعادة التشكيل، أو تجري تعديلا وزاريا محدودا من خارج السلطتين، وسيبقى أمس التدوير والتعديل محدودا بالمجلسين، وهذا الحل السياسي سيمكن المجلسين من العبور إلى دور الانعقاد القادم من غير أي حرج سياسي أو قانوني أو دستوري، بل إنه سيفتح بابا أوسع لتوزيع النواب، أو بالأصح سيكون أقل من ثلث الحكومة... نوابا.

قضية ورأي



بقلم د. عادل إبراهيم الأبراهيم

خطت الكويت خطوة مهمة في مكافحة الفساد بإصدار المرسوم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وهذا يدل على اهتمام القيادة السياسية بضرورة التصدي للفساد وهو ما يتضح جليا في ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم على سريان المرسوم بقانون على كبار القيايين في الدولة ممثلين برئيس ونواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن يشغل وظيفة بدرجة وزير ورئيس وأعضاء مجلس الأمة، ورئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء والقضاة وأعضاء النيابة العامة ورئيس وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع وأعضاء كل من الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية والإدارة القانونية لبلدية الكويت ورئيس وأعضاء المجلس البلدي والقياديون ايا كان المسمى الوظيفي في مؤسسات الدولة ورئيس وكلاء ديوان المحاسبة وأعضاء مجلس الإدارة والمديرون العامون ونوابهم في الشركات التي تساهم فيها الدولة بنصيب يزيد عن 25٪ وأعضاء الجمعيات التعاونية والهيئات الرياضية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على إخضاع تلك الفئات لإشراف الهيئة دليل على ما تتمتع بها من صلاحيات واسعة

هيئة مكافحة الفساد ما لها وما عليها

عامة بغض النظر عما إذا لجأت الحكومة إلى هذا الحل أو غيره، فإن الفترة القادمة والتي سينتهي معها دور الانعقاد الحالي مروراً بفترة الصيف ووصولاً إلى بداية دور الانعقاد الثاني ستكون فترة انتظار لكل القوى السياسية في البلد، وستكون بالنسبة للمعارضة.. فترة انتظار.. لما سيأتي لاحقا.. وبالنسبة لأقطاب الصراع «فرصة لإعادة ترتيب الأوراق».

أغلق الباب أمس الأول على 134 مرشحا يخوضون الانتخابات التكميلية في الدوائر 2 و3 و4، وهو ما يعني حرقا حربا انتخابية قائمة سيتم استخدام كل الوسائل بها، واعتقد أن نائبين ممن سينجحون في الوصول إلى الكراسي الخمسة سيتم توزيعهما، ولن تكون هذه الانتخابات التكميلية التي يتنافس فيها 134 مرشحا على 5 مقاعد مجرد «لعبة كراسي موسيقية» بل ستكون انتخابات سيحدد الفائزون فيها في الاسبوع الثالث من الشهر الجاري أي قبل

وقد تأمل المجتمع الكويتي خيرا دون استثناء من مواطنين ومنظمات المجتمع المدني وتفاعلا بانثائها وأن الفساد سيحاصر وأن من يفسد في القطاع العام سيجد من يحاسبه. وبعد مرور أكثر من سنة على انشاء هذه الهيئة وما قامت به من جولات ميدانية في زيارات خارجية للاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مكافحة الفساد إلا أن هذا لا يمنع من أن تقوم بدورها وفقا لما نص عليه المرسوم بقانون 24 لسنة 2012 من أن تقوم بأداء واجبها وفقا لامكانياتها المتاحة والتي لا تحول دون أن تقوم بتنفيذها وخاصة لما أشار إليه في الباب الثاني الفقرة العاشرة من التنسيق مع وسائل الإعلام بتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد ما يدل على أهمية وسائل الإعلام ودورها في تبصير المجتمع وكشف أوجه الفساد، كما أشار القانون في الباب الثالث إلى جرائم الفساد ومنها ما يتعلق بجرائم المال العام والرشوة واستغلال النفوذ والكسب غير المشروع. ولنا الحق أن نتساءل أين دور هيئة مكافحة الفساد مما يثار بتوزيع القسامم الزراعية وإنجاز المشاريع الإنشائية من جهاز غير مختص وهذا ما يثار في

يوم الاقتراع بأسبوع سنعرف من هم أصحاب الحظ في الوصول إلى الكرسي في كل دائرة من الدوائر الثلاث، خاصة أنه في الدائرة الثانية مثلا 29 مرشحا، ومن الآن نعرف أن هناك 4 مرشحين منهم حظوظهم في الوصول أكبر بكثير من البقية، بل إن الصراع سينحصر في أولئك الأربعة فقط.

وكذلك الدائرة الثالثة بخلو مقعدين ووجود 44 مرشحا يتنافسون عليها، فإن هناك 5 مرشحين أوفر حظا من غيرهم، والرابعة كذلك من بين المرشحين هناك فقط 5 أسماء من المرشحين هم الأبرز والأقرب إلى الوصول.

فرص المفاجآت معدومة تماما في الانتخابات التكميلية، وبحساب بسيط بعد معرفة التحالفات والدعم السياسي الذي سيقدم، وهو أمر سيتضح خلال اسبوعين من الآن، ستمتكن من تحديد المرشحين الأقرب إلى النجاح ونسبة 90٪ من أسماء الخمسة المحتمل دخولهم إلى مجلس الأمة الحالي.

وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، إلا يعد تعديا على المال العام وعلى المساواة، وأين هي هيئة مكافحة الفساد مما اثاره وزراء سابقون وبرلمانيون سابقون عن مواضع الفساد، أن الهيئة العامة لمكافحة الفساد أمام مسؤولية كبيرة وندعو الله عز وجل أن يعين القائمين عليها على أداء الأمانة التي تحملوها لكي يعمل الجهاز على مكافحة الفساد حيث اننا لا نريد أن تكون هذه الهيئة مجرد اضافة إدارية للنظام الهيكلي للدولة تحمل الاسم فقط دون ممارسة لاعمالها وخاصة أن بؤر الفساد واضحة تريد من يتحرك تجاهها للتحقق منها وخاصة ان هناك من يتباهى علانية بتلقي أموال وهو في مكان التشريع، فليعذرني الاخوة الأفاضل في هيئة مكافحة الفساد بأن الوقت قد طال ولا يستدعي كل هذا الوقت الطويل لنرى افعلنا على ارض الواقع في مواجهة الفساد كبيرا كان ام صغيرا وخاصة ان الأمانة التي تحملها محط انظار المجتمع الكويتي بل وحتى من تسول له نفسه بالفساد ليرى مدى جدية هذه الهيئة، فهل نرى اضاءة في مكافحة الفساد في القريب العاجل؟... هذا ما نأمل.

المشعر@hotmail.com @almeshariq8

عبد المحسن محمد المشاري

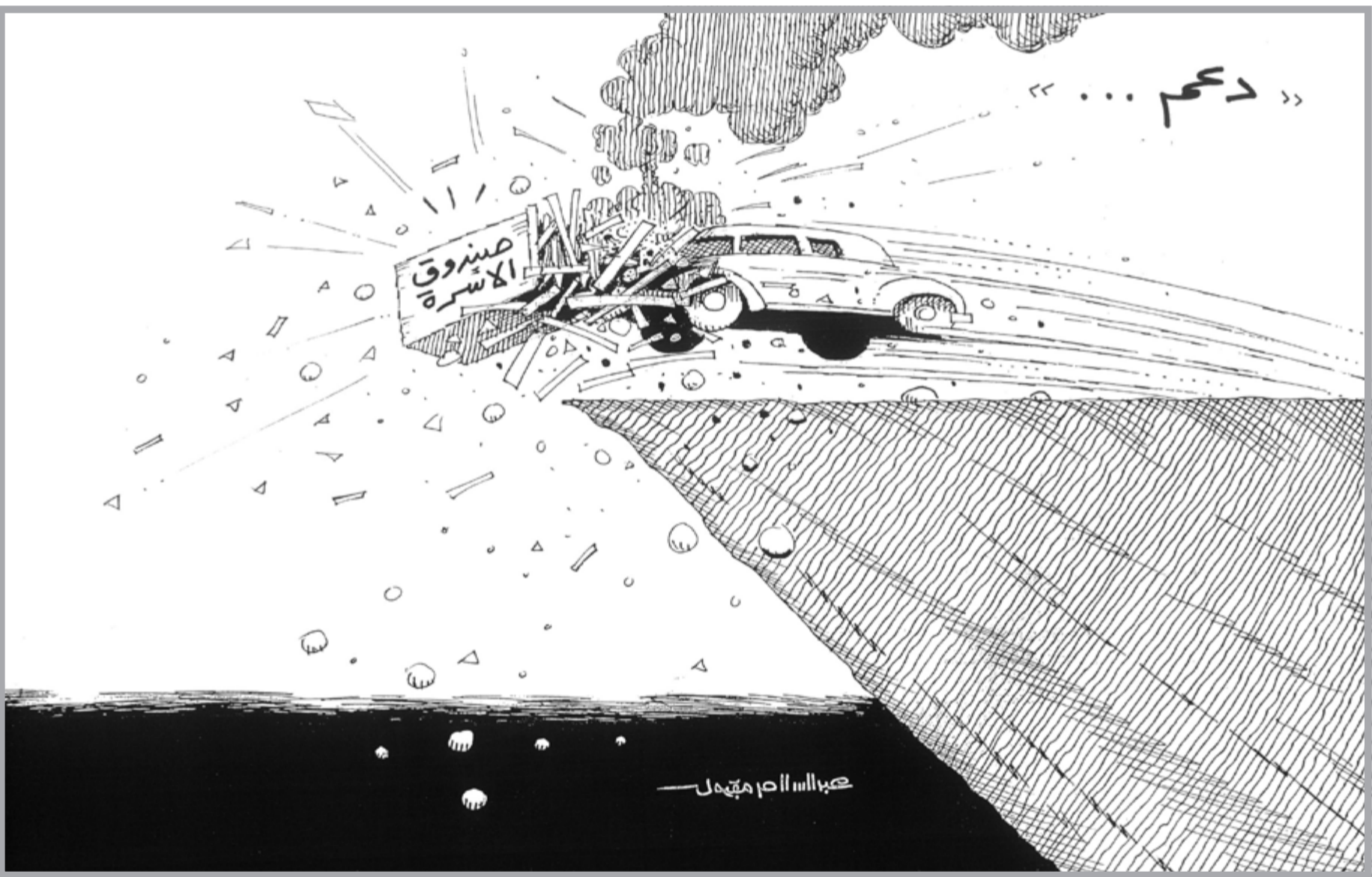


ياسادة ياكرايم برنامج «الملف» ووزارة التعليم

قبل أيام قليلة وليست ببعيدة، كنت أتابع برنامج «الملف» على قناة الصباح لزميلنا الإعلامي المتميز في طرحة سلامة عيسى، وتميزت الحلقة بمحورها الذي كان يسلط الضوء على صرح ثقافي ليس كويتيا فحسب بل هو صرح خليجي قبل أن يكون كويتيا، تلك الإضاءة التي ميزت الحلقة التي ابتعدت نوعا ما عن الأجواء السياسية التي نواكبها في تلك الأونة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. تميزت الحلقة بانها جعلت أحداثها تدور من المعهد العالي للفنون المسرحية، وكان الضيف محورا أساسيا في القضية وهي الزميلة د.نرمين الحوطي، وبعيدا عما أشارت إليه الزميلة من مستندات ومخالفات وتجاوزات قام بها مسؤولون وعلم بها أصحاب القرار ولم يصلحوا من تلك الأخطاء ومعاقبه من قاموا بارتكابها، ولكن ما شد انتباهي في تلك الحلقة جزئية اختيار عميد المعهد. ومع احترامي لكل الشخصوس التي نكرت في الحلقة إلا أنني توقفت عند تلك النقطة، ولعل توقفي كانت له اسباب قوية وجذرية لما قامت بذكره الزميلة نرمين الحوطي بكيفية تعيين العميد.

في السابق كنت أعلم أن التجاوزات قد تقوم على بعض الكراسي لأجندات معينة، ولكن بعد حلقة «الملف» التي تخص المعهد العالي للفنون المسرحية كانت لي تلك الوقفة من اصحاب القرار لأسباب كثيرة بعدما قرأت لائحة المعهد والتي تشابه لوائح الجامعة والتطبيقي وأي صرح أكاديمي، فما وجدته ان جميع اللوائح تتفق على أسس رئيسية واهمها منصب العميد ومن هنا نسأل صانعي القرار: ما مسيبتاكم بتجاوز مادة «8» في اختيار العميد؟ قد يسأل البعض ما هي المادة «8»؟ بكل تبسيط هي الشروط التي لا بد أن تتواجد فيمن سيقع عليه الاختيار لمنصب العميد، واهمها الأقدمية وان يكون «أستاذنا دكتورا» وليس كما هو الحال في ذلك الصرح «أستاذ مساعد»، نحن نقف أمام كوميديا لا تحمل بين طياتها غير الحوار والأفكار المبنية على الارتجال أما الواقع والقانون فيغير موجود.

بالأمس القريب تقدم وزير التعليم والتربية بالاستقالة والسبب وفاة أشخاص كانوا يعملون في احد مشاريع الوزارة واليوم أندھش بأنكم تقتلون الثقافة كل يوم في استمراركم غير القانوني في استمرارية من لا يملك اهم المعايير لمنصب العمادة، مع العلم بأنه يوجد من هو مستوف للشروط، معالي الوزير ان الثقافة ليست فقط مهرجانات واحتفالات بل ان «ابو الفنون» هو رسالة سامية لا بد أن تنشأ من صروح تبني على الانضباط القانوني واحترامه قبل الفنون وادابها، فالمرسح كما اعرف عنه من ثقافته الانضباط والاحترام، فكيف نربي نشأ بأكمله أسس على التجاوزات القانونية؟!



Twitter: family_sciences
Instagram: family_sciences

للسطور عنوان

شيخه عيسى

دور الأب وقت الاختبارات

لا شك أن فترة الاختبارات لنهاية الفصل الدراسي فترة استثنائية مبنية عليها اعتبارات كثيرة الأولى والمباشر عن تلك الفترة، ولكن للأب دورا كبيرا وفعالا في تلك الفترة، لكونه شريك حياة من جهة وراع ومعيد ومسؤول الأسرة بأكملها من جهة أخرى، ويتمثل دور الأب في تلك الفترة في الإشراف العام الذي يكون كالاتي:

- المساعدة في التدريس على قدر استطاعته، مثال التحفيظ أو التسميع أو في تدريس بعض المسائل، وذلك من أجل التعاون وبالتالي تخفيف العبء على الأبن خاصة إذا كان لديهم أكثر من فئة عمرية داخل المنزل.
- الدعم النفسي الفعال مع أسرته وخاصة للزوجة لكونها أكثر تعرضا وتحملا للضغوط النفسية، فكل فرد من أفراد الأسرة يتحمل ضغطا نفسيا جراء الظروف المحيطة به، ولكن الأم تتحمل ضغوط ومسؤوليات الجميع في المنزل.
- التحفيز والتشويق للأبناء، من أجل تدعيم إنتاجهم للأفضل.
- يصطحب أبناءه الذكور إلى المسجد، واستغلال الظروف من أجل تفعيل التوجه والالتزام الديني

في نفوس أبنائه.

- يشارك الأم في الالتزام تحت ظروف تلك الفترة بوجوده دائما حول أسرته، ويؤجل نزهاته وسفره إلى ما بعد الامتحانات، حتى لا يتشرب منه أبنائه الذكور مفهوم الأناثية.
- مساعدة الأم في تنظيم الاوقات الدراسية للأبناء، إلى جانب الدعم المادي.
- يشعر أبناءه بالطمأنينة وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، إلى جانب الشكر والثناء والدعاء والمدح.
- التعاون بين الزوجين من الناحية النفسية وهي قضية مهمة، حيث تلك الفترة يعترها الكثير من القلق وشد الأعصاب والضغط النفسي، فإن وصلت الأم إلى مرحلة الغضب أو شد الأعصاب فإن الأب يحتوي الابن أو الابنة، وكذلك العكس بالنسبة للأم وبذلك يتحقق التعاون المنظم الفعال بين الوالدين.
- الدعم النفسي من الناحية الدينية، فيحدث أبناءه ويرفع من معنوياتهم بما ورد عن أحاديث الرسول ﷺ، فمن تلك الأحاديث يقول الرسول ﷺ: «من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع، وإن العالم ليستغفر له من في

السموات والأرض حتى الحيتان في الماء...»، فذلك بدوره يدعم الأبناء نفسيا ويدخل في مخيلتهم أشياء كثيرة تحدث لهم لكونهم طلاب علم.

- أهم النقاط التي أحب دائما أن أتطرق لها، وهي الغضب والعصبية، وكوننا بشر نحن دائما وأبدا معرضون للغضب والعصبية، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها، وديننا الاسلامي أتى بمنهج الغضب وكيفية إدارته ومعالجته، فيقول الرسول الكريم ﷺ: «علموا ويسروا علما ويسروا ثلاث مرات، وإذا غضبت فاسكت مرتين» وهنا تبين أن مسألة التكرار في التعليم ترهق الإنسان إذا زادت عن ثلاث فإن السكوت واجب بدل الغضب، كذلك من أحاديث الرسول ﷺ «ياكم والغضب فإنه جمره تتوقد في فؤاد ابن آدم، ألم تر إلى أحدكم إذا غضب كيف تحمر عيناه وتنتفخ أوداجه، فإذا أحس أحدكم بشيء من ذلك فليضطجع أو يلصق بالأرض»، كذلك من أحاديث إدارة الغضب يقول الرسول ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد، لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذهب عنه ما يجده»، صدق رسولي وحبيبي رسول الله ﷺ في معالجة وإدارة الغضب، والحمد لله أننا مسلمون.